

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

أولا - مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات المستجدة في الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩، ويحدّث سجل الأنشطة التي أنجزتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) وقرارات المجلس اللاحقة، وآخرها القرار ١٨٤٧ (٢٠٠٨). ويقدم التقرير أيضاً بياناً مفصلاً لأنشطة مستشاري الخاص لقبرص في إطار بعثة المساعي الحميدة التي أضطلع بها.
- ٢ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، بلغ قوام العنصر العسكري ٨٥٩ فرداً بما في ذلك جميع الرتب، وقوام عنصر الشرطة ٦٩ فرداً (انظر المرفق).

ثانياً - بعثة المساعي الحميدة وغيرها من التطورات

- ٣ - لدى تقديم تقريري السابق (S/2008/744)، كان زعيم القبارصة اليونانيين، ديمتريس كريستوفياس، وزعيم القبارصة الأتراك، محمد علي طلعت، قد شرعا في إجراء مفاوضات مكتملة الأركان برعاية الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة القبرصية. ومنذ الانطلاقة الرسمية لهذه العملية في ٣ أيلول/سبتمبر إلى أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، التقى الزعيمان في تسع مناسبات لمناقشة الترتيبات المستقبلية للحكم وتقاسم السلطة في إطار قبرص موحدة. ومنذ ذلك الحين، طرأ عدد من التطورات الهامة.
- ٤ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٤٧ (٢٠٠٨) الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وحث القرار الطرفين على اغتنام فرصة المفاوضات بالكامل بطرق من بينها تكييف زخم المفاوضات والحفاظ على مناخ الثقة وحسن النية السائد حالياً والمشاركة في العملية بطريقة بناءة. وفي القرار ١٨٤٧، رحّب المجلس أيضاً بتعيين ألكسندر داوئر مستشاري الخاص لقبرص في تموز/يوليه ٢٠٠٨،

حيث كُلف بمساعدة الطرفين على إجراء مفاوضات مكتملة الأركان بهدف التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص.

٥ - ومنذ ذلك الحين، عقد الزعيمان ١٨ اجتماعاً إضافياً، وبذلك بلغ العدد الكلي للاجتماعات المعقودة منذ ٣ أيلول/سبتمبر إلى ٢٧ اجتماعاً. ودارت المناقشات إلى الآن حول القضايا المتعلقة بالحكم وتقاسم السلطة وقضايا الملكية والمسائل المتصلة بالاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المسائل الاقتصادية. والمواضيع التي ينبغي معالجتها في القراءة الأولى للقضايا المتفاوض بشأنها أو أثناء استعراضها، متصلة بالأمن والضمانات والأراضي. وعُقدت هذه الاجتماعات كلها بحضور مستشاري الخاص داوونر و/أو ممثلي الخاص تاي - بروك زيريهون، أو كليهما.

٦ - وفي حين ظل الزعيمان يعقدان اجتماعات منتظمة بمعدل اجتماع واحد في الأسبوع تقريباً، فقد دُعمت جهودهما أيضاً بعدد متزايد من الاجتماعات التحضيرية بين ممثليهما، جورج لأكوفو (عن القبارصة اليونانيين) وأوزديل نامي (عن القبارصة الأتراك)، بالإضافة إلى عقد اجتماعات تقنية على مستوى الخبراء. وفي أوائل أيار/مايو، التزم الزعيمان علناً، عن طريق ممثلي الخاص، بزيادة تكثيف جهودهما بسبل شتى منها عقد اجتماعات إضافية على مستوى ممثليهما.

٧ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الزعيمان بياناً مشتركاً، أعاد فيه تأكيد التزامهما وعزمهما القويين على التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص. وأقر الرئيسان أيضاً في بيانهما أنه رغم إحراز بعض التقدم، فإن ذلك ما زال غير كاف. وشكر الزعيمان الأمم المتحدة على إسهاماتها في هذا الإطار.

٨ - وبموازاة مع المفاوضات المكتملة الأركان، واصلت بعض اللجان التقنية التي أنشأها الزعيمان في آذار/مارس ٢٠٠٨ عقد اجتماعاتها، لكن بوتيرة أبطأ مقارنة بالمرحلة التحضيرية للمحادثات. ومن بين اللجان التقنية السبع المنشأة، واصلت اللجان الأربع التالية عملها: اللجنة المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، واللجنة المعنية بالتراث الثقافي، واللجنة المعنية بالمسائل الصحية، واللجنة المعنية بالبيئة.

٩ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، اتفق الزعيمان على تنفيذ أربعة تدابير من أصل ٢٣ تدبيراً من تدابير بناء الثقة التي حددتها اللجان التقنية، والتي تهدف إلى تحسين الحياة اليومية للقبارصة في جميع أنحاء الجزيرة. وتتعلق هذه التدابير بمرور سيارات الإسعاف عبر نقاط العبور في حالات الطوارئ، وإنشاء مرفق للاتصالات والتنسيق (يعمل على مدار الساعة) لتبادل المعلومات بشأن الجريمة والمسائل الجنائية، وهي مبادرة يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن تدابير

التوعية بالاقتصاد في استهلاك المياه، وإنشاء مجلس استشاري يعنى بالتراث الثقافي المشترك. وقد خصص البرنامج الإنمائي أكثر من ٦٠٠.٠٠٠ دولار لدعم مثل هذه المبادرات.

١٠ - ومنذ تقرير الأخير، أجريت العديد من الاتصالات المباشرة بشأن قضية قبرص بيني وبين الزعيمين السيد كريستوفياس والسيد طلعت، وغيرهما من المحاورين الأساسيين، مثل رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان ورئيس وزراء اليونان كوستاس كارمنليس. وخلال هذه اللقاءات، كررت تأكيد دعمي للعملية وقمت بحث هؤلاء المحاورين على الحفاظ على التزامهم بالعملية الحالية ومواصلة إبداء المرونة خلال الأشهر القادمة. وأعرب لي جميع المحاورين عن دعمهم لحل مقبول من الطرفين.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار مستشاري الخاص الجزيرة خمس مرات ليلتقي أساسا بالزعيمين وممثليهما، وليستضيف المفاوضات الرسمية ويسرها. وأغتنم أيضا تلك الفرص ليستمع إلى أكبر عدد ممكن من الآراء من قسم كبير من ممثلي الرأي العام القبرصي من جانبي الخلاف السياسي. وشمل ذلك عقد اجتماعات منتظمة مع قادة الأحزاب السياسية وممثلي دوائر الأعمال والنقابات والرموز الدينية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات.

١٢ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر، سافر مستشاري الخاص أيضا إلى لندن وباريس ليلتقي بوزير الشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، وكذلك بمسؤولين رفيعي المستوى من مكتب الرئيس الفرنسي ومن وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية. وجدد جميع المحاورين تأكيد دعمهم لعملية السلام والتزامهم بمساعدة الطرفين في جهودهما. ومن المقرر أن يزور مستشاري الخاص موسكو وبيجين في أيار/مايو وحزيران/يونيه على التوالي.

١٣ - وفي أواخر نيسان/أبريل، قدم مستشاري الخاص إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات الحاصلة في المفاوضات، مرحبًا بما أحرزه الطرفان من تقدم جيد ومطرد. وأصدر مجلس الأمن بعد ذلك بيانًا رئاسيًا (S/PRST/2009/10) في ٣٠ نيسان/أبريل كرّر فيه تأكيد دعمه الكامل للعملية، وأشاد بالزعيمين لما أبدياه من قيادة سياسية، ورحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن وبالبيانات المشتركة التي أصدرها الزعيمان. وحث مجلس الأمن بقوة الزعيمين على زيادة الزخم في المفاوضات، مشددًا على أهمية اتباع جميع الأطراف نهجًا مرنا وبنّاء. وشدد المجلس أيضًا على أهمية مشاركة جميع الأطراف "مشاركة تامة ومرنة وبنّاءة"، وقال أنه يتطلع إلى إحراز تقدم حاسم في المفاوضات في المستقبل القريب.

١٤ - واستجابة لطلب قدمه الجانبان في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى الأمم المتحدة للحصول على الدعم على مستوى الهياكل الأساسية والموظفين لتمكين الطرفين من المضي

قدما في العملية، واصل مكتب مستشاري الخاص تعزيز قدراته. وبتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، يقوم مكتب مستشاري الخاص المعني بقبرص بتقديم الدعم إلى مستشاري الخاص وتيسير العمل بشأن مواضيع محددة وبشأن الفصول التي تم تناولها في المحادثات، حسب الاقتضاء. ويساعد مستشاري الخاص أيضا، إلى جانب مكتبه المباشر، خبراء فنيون دوليون يقدمون إليه آراء بشأن بعض المواضيع الأكثر تعقيدا في إطار المفاوضات الجارية. وحتى اليوم، ما انفك هؤلاء الخبراء الفنيون الدوليون يعكفون على دراسة قضايا متصلة بالحكم وتقاسم السلطة، والملكية، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي.

١٥ - وكما ذكرت في تقرير سابق، فإن الأمم المتحدة اعتمدت نهجا متكاملا يمكن من تعزيز أوجه التآزر إلى أقصى حد بين بعثة المساعي الحميدة التي أضطلع بها وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وما زال ممثلي الخاص ورئيس القوة، السيد زيريهون، يعمل نائبا لمستشاري الخاص لقبرص. وهو بذلك يقوم بتوضيح وتوصيل الدعم الفني والإداري الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري للجهود المبذولة في إطار المساعي الحميدة. كما سيقوم بصفته ممثلي الخاص بتنسيق الخبرة المقدمة من فريق الأمم المتحدة القطري في سياق بذل جهد مشترك للمساعدة على تهيئة بيئة تفضي إلى تحقيق نتائج إيجابية.

ثالثا - أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

ألف - منع تجدد القتال والحفاظ على الوضع العسكري القائم

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بقيت الحالة مستقرة في المنطقة العازلة. وبصفة عامة، أبدت القوتان المتقابلتان تعاوننا جيدا مع قوة الأمم المتحدة. وكان محور التركيز الرئيسي للعمليات العسكرية للبعثة هو الحفاظ على الاستقرار في المنطقة العازلة. وقدمت قوة الأمم المتحدة مجموعة من التدابير العسكرية لبناء الثقة للقوتين المتقابلتين معها. ولحد الآن، رد الحرس الوطني بتشكيل لجنة معنية بتدابير بناء الثقة للعمل مع قوة الأمم المتحدة. ويُؤمل أن تتخذ القوات التركية قريبا خطوات مماثلة لهذه الخطوة الإيجابية.

١٧ - وبلغ مجموع الانتهاكات العسكرية والحوادث الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي ٢٧٦ انتهاكا وحادثا. ويمثل هذا العدد انخفاضا قدره ٢٢ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت الانتهاكات المعتادة طفيفة في طبيعتها، ولم يكن لها أثر يُذكر على استقرار خطوط وقف إطلاق النار. وشملت هذه الانتهاكات تحسينات غير مأذون بها للمواقع العسكرية وتوغلات في المنطقة العازلة، وتجاوز الأعداد المسموح بها لأفراد مراكز المراقبة وحالات بسيطة من عدم الانضباط.

١٨ - وتواصل القوات المتقابلتان اتخاذ بعض التدابير في محاولة لمضايقه الجانب المقابل أو تخويفه قليلاً. وتصبح هذه الأفعال أكثر شيوعاً كلما اقتربت مراكز القوات المقابلة من بعضها، كما هو الحال في وسط نيقوسيا. ويُؤمل أن تتبع تدابير بناء الثقة المقترحة على الجانبين لمنع وقوع مثل هذه الحوادث مستقبلاً.

١٩ - وارتكبت القوات التركية تسعة انتهاكات للمجال الجوي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت هذه الانتهاكات القيام بزيارات تفقدية رفيعة المستوى لخط وقف إطلاق النار وإعادة التموين/مناوبة القوات في جيب كوكينا.

٢٠ - وأجرى كل من الحرس الوطني والقوات التركية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدريبات على مستوى منخفض وتدريبات تمهيدية. وفضلاً عن ذلك، أجرت القوات التركية مناورات استخدمت فيها المدرعات (في الموقع 38SWD4286 على الشبكة التريبيعية) شرق نيقوسيا، على بعد مسافة لا تزيد عن ١٠٠٠ متر من المنطقة العازلة في القطاع ٤. وبما أن المناورات كانت على مقربة من المنطقة العازلة، فقد سببت قلقاً كبيراً للحرس الوطني. واستغرقت هذه المناورات بضعة أسابيع خلال شهر آذار/مارس. وشاركت فيها دبابات قتال رئيسية تحركت بمحاذاة خط وقف إطلاق النار على مرأى ومسمع من الحرس الوطني. وكانت هذه المناورات مناقضة للقرار الذي اتخذته كل من الحرس الوطني والقوات التركية العام الماضي بإلغاء تدريباتهما الرئيسية ("تدريب نيكيفورس" و"تدريب توروس") (كما ورد في التقرير السابق).

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت القوات التركية القيود المفروضة على تنقلات قوة الأمم المتحدة. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، سُجِّلت ٤٣ حادثة من هذا النوع في الشمال. واتخذت هذه القيود أشكالاً متنوعة شملت منع أفراد القوة من عبور نقاط التفتيش التابعة للقبارصة الأتراك واصطحابهم إلى خارج القسم الشمالي من الجزيرة. وقد تلقت القوة مؤخراً تلميحات من سلطات الشمال بأن هذه القيود رُفعت؛ إلا أنه رغم انخفاض عدد الحوادث، فإن القيود ما زالت مستمرة. وأثارت القوة هذه المسألة أيضاً مع القوات التركية، كما أثرت على مستوى مقر الأمم المتحدة مع البعثة الدائمة لتركيا في نيويورك. وإلى جانب هذه الحوادث الجديدة، لا تزال الطرق ممنوعة في شبه جزيرة كارباس، وتفرض قيود صارمة على الوصول إلى منطقة فاروشا المسيحية وإجراء عمليات داخلها. وما زالت الأمم المتحدة تعتبر حكومة تركيا مسؤولة عن الوضع القائم في فاروشا.

٢٢ - ولم يطرأ تغيير على المواقع التي أنشأتها القوات المتقابلتان بمنطقة دميرنيا، والتي تنتهك الوضع القائم في المنطقة، كما أشير إلى ذلك في تقرير الأخرين (S/2008/353)

و (S/2008/744). وتحتفظ القوات التركية بنقطة تفتيش في جيب لاروهينا. وقد أجرت عمليات تفتيش منتظمة لمركز الاتصال في ستروفيليا، وما لبثت تنتهك الوضع العسكري القائم في تلك المنطقة بتجاوز عدد أفراد قواتها العدد المسموح به.

باء - أنشطة إزالة الألغام في المنطقة العازلة

٢٣ - واصل مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في قبرص إدارة عمليات إزالة الألغام في ٢٦ حقلا من حقول الألغام المتفق على تطهيرها بموجب الاتفاق الحالي. وبنهاية نيسان/أبريل، تم تطهير ٢١ حقلا من أصل ٢٦ حقلا من حقول الألغام. وما زالت المفاوضات جارية مع القوات التركية للحصول على موافقتها على تطهير ١٢ منطقة ملغومة إضافية.

٢٤ - واتفقت حكومة جمهورية قبرص والاتحاد الأوروبي على أن يوفر كل منهما مبلغا قدره ٢,٥ مليون يورو لتمويل هذا المشروع حتى نيسان/أبريل ٢٠١١. وتُقدّم مساهمة الاتحاد الأوروبي كجزء من مجموعة المساعدات المخصصة للتنمية في شمال قبرص البالغة قيمتها ٢٥٩ مليون يورو. وسيتمكن البرنامج بمبلغ الخمسة ملايين يورو من تحقيق هدفه المتمثل في منطقة عازلة خالية من الألغام.

جيم - إعادة الأوضاع إلى طبيعتها والمهام الإنسانية

٢٥ - واصل القبارصة من كلا الجانبين التماس المساعدة من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على تيسير القضايا اليومية الناشئة عن انقسام الجزيرة التي تمس حياتهم، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل التعليمية وعمليات الإجلاء الطبي ونقل الأفراد المتوفين، وكذلك التجمعات الاحتفالية والدينية والاجتماعية - الثقافية. كما واصلت البعثة تيسير إعادة الأحوال إلى طبيعتها في المنطقة العازلة وتقديم المساعدة الإنسانية إلى الطائفتين على النحو المطلوب.

٢٦ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت القوة حوالي ٧٠٠ ٨٧٣ حالة عبور للمنطقة العازلة، من بينها ٩٥٠ ٢١٠ حالة سجلت في معبر شارع ليدرا. وحتى آذار/مارس، سجلت غرفتا التجارة عبور سلع تبلغ قيمتها نحو ٥٠٠ ٠٠٠ يورو من الجنوب إلى الشمال وعبور سلع تناهزه قيمتها ٢,٣ مليون يورو في الاتجاه المعاكس. وما زال تنفيذ المشروع المشترك الذي أعدته بلديتا نيقوسيا، بموجب خطة نيقوسيا الرئيسية لترميم المباني في شارع ليدرا، معلقا ريثما يتوصل الطرفان إلى اتفاق.

٢٧ - وعلى الرغم من التزام سابق لا يزال الوضع متأزماً فيما يتعلق بفتح معبر ليمنتيس/يشيليرماك ومعايير أخرى. ولم تنجح مختلف الخيارات التي اقترحتها الأمم المتحدة في تهدئة مخاوف كل من الطرفين.

٢٨ - ويسرت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بالتعاون مع شركاء دوليين ومحليين، ٦٥ مناسبة مشتركة بين الطائفتين شارك فيها منذ تقرير الأخير أكثر من ٤٠٠٠ شخص من كلتا الطائفتين، وذلك لتعزيز إعادة توحيد الجزيرة ودعم المفاوضات الجارية بين زعمي الطائفتين. وقد نظمت هذه المناسبات في فندق ليدرا بالاس وفي المناطق القريبة من المنطقة العازلة، التي لا يزال يعتبرها الجانبان مكاناً محايداً.

٢٩ - وفي ١٧ آذار/مارس، تكلم القادة في مناسبة للطائفتين نظمتها غرفتا التجارة والصناعة التابعتان لكل منهما، واللذان شرعنا في تنفيذ مشروع جديد لتعزيز تعاون أكبر في الأعمال التجارية بين الطائفتين. ويسعى المشروع الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز الترابط الاقتصادي بين الطائفتين وتوطيده وتنميته.

٣٠ - وظلت الاجتماعات الدورية تعقد شهرياً بين قادة وممثلي الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية في فندق ليدرا بالاس تحت رعاية سفارة سلوفاكيا. وأصدرت الأحزاب السياسية بيانات مشتركة أعربت فيها عن تأييدها للقائدين وللعملية السياسية، وشددت فيها على أهمية التعليم لتعزيز التعايش السلمي للطائفتين والمصالحة والتعددية الثقافية. وتستضيف الحكومة السلوفاكية جلسة لهذا المنتدى في براتسلافا في الفترة من ١٤ إلى ١٧ أيار/مايو، احتفالاً بالذكرى العشرين على المبادرة.

٣١ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تقديم المساعدة الإنسانية إلى القبارصة اليونانيين وإلى المارونيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بتسيير ٥٤ قافلة مساعدات إنسانية وبزيارة ٣٦٧ قبرصياً يونانياً و ١٣٣ مارونياً في الشمال. وما زالت الطلبات المقدمة من ١١ أسرة من أسر القبارصة اليونانيين المشردين داخلياً واللاجئين ومن ٤٤ أسرة من أسر المارونيين المشردين داخلياً واللاجئين التي ترغب في العودة والإقامة بصورة دائمة في الشمال، طلبات لم يبت فيها بسبب الخلافات القائمة بين الطرفين بشأن معايير أهلية العودة الدائمة.

٣٢ - وواصلت القوة تقديم مساعدتها أيضاً للقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجنوب للحصول على وثائق الهوية والسكن وخدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الطبية والحصول على العمل والتعليم. وفي ليماسول وفي بافوس، تعاونت البعثة مع السلطات المحلية ومع ممثلي

الطائفة لتعزيز الدعم المقدم تلبية للاحتياجات التعليمية والاجتماعية للطائفة. وفي هذا الصدد، لم يحدث أي تطورات جديدة فيما يخص إنشاء مدرسة ابتدائية تستخدم اللغة التركية في ليماسول.

٣٣ - ولا يزال أفراد كلتا الطائفتين يسعون إلى تسخير المنطقة العازلة لأنشطة مدنية متنوعة تشمل الزراعة وصيانة الهياكل الأساسية العامة والخاصة ومشاريع التشييد والمشاريع التجارية. وما زال النظر في هذه الأنشطة وتيسيرها مع تأمين الاستقرار في ذات الوقت تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البعثة، حيث لا يزال استمرار عدم التقيد بإجراءات المنطقة العازلة التي اتخذتها القوة بشأن الأنشطة المدنية يطرح مشاكل بالنسبة لتنفيذ ولاية البعثة.

٣٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أذنت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بتنفيذ ١٨ مشروعاً في المنطقة العازلة، بما في ذلك إنشاء منطقة جديدة مخصصة للاستخدام المدني. وشملت هذه المشاريع تشييد مبان ذات طابع سكني وزراعي، فضلاً عن زيادة أنشطة استخراج المياه التي تعزى إلى ظروف الجفاف التي عرفت في الجزيرة في الآونة الأخيرة.

٣٥ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص جهودها الرامية إلى المساعدة في الحفاظ على علاقات جيدة وفي بناء الثقة بين طائفة القبارصة اليونانيين وطائفة القبارصة الأتراك في قرية بيلا المختلطة في المنطقة العازلة. ولهذا الغرض، تضطلع القوة بدور الوساطة وتقوم برصد تنفيذ الترتيبات القائمة منذ عهد طويل والتي وضعتها الطائفتان. ويسرت القوة خمس مناسبات للطائفتين شارك فيها أطفال من مدارس قبرص اليونانية وقبرص التركية في بيلا، بالتعاون مع إحدى المنظمات غير الحكومية، كوسيلة لزيادة الوعي وبناء الثقة بين الطائفتين. وقد عُقدت هذه المناسبات في مطلع شهر أيار/مايو بسبب خلافات بين الطائفتين بعد أن كانت تعقد في فترات منتظمة.

٣٦ - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي مناقشة حفظ التراث الثقافي المنقول وغير المنقول في الجزيرة وحمايته وترميمه. وظل الجانبان يسعيان لدى القوة لتيسر الوصول إلى المواقع والأيقونات التي تحظى بأهمية دينية وثقافية من الجانبين. وقد يسرت القوة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تنظيم خمس مناسبات دينية واحتفالية في الجزيرة دون وقوع أي حادث. وفي ٧ شباط/فبراير و ٢٥ نيسان/أبريل، أقيم قداسان في دير برنابا الرسول في الشمال، وقد كان الغرض من القداس الثاني الاحتفال بذكرى عيد الفصح. وفي ١٠ أيار/مايو، أقامت الطائفة الأرمنية صلوات في دير سورب ماغر في الشمال للمرة الثانية منذ عام ١٩٧٤. وقام حوالي ٢٥٠ من المصلين القبارصة اليونانيين في المنطقة العازلة، في

٢٠ نيسان/أبريل، بزيارة الكنيسة الواقعة في قرية فانيسشا المهجورة في حج سنوي. وفي ١٠ أيار/مايو، نظم حج سنوي إلى قرية آيوس جورجيوس سولياس المهجورة.

٣٧ - وواصلت القوة الاتصال بين الجانبين بشأن إنفاذ القوانين والقضايا المتصلة بالعبور لأسباب إنسانية. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت القوة ٢٣ إجلاء طبيًا ونقل سبعة أشخاص متوفين (ثلاثة قبارصة يونانيين وأربعة قبارصة أتراك). كما نظمت البعثة ٣٤ زيارة للسجناء القبارصة الأتراك في الجنوب البالغ عددهم ١٤ سجينًا وثلاث زيارات للسجين القبرصي اليوناني الوحيد المعتقل في الشمال.

٣٨ - وظلت العلاقات بين قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وقوات الشرطة في كلا الجانبين علاقات تعاونية وبناءة، حيث أجريت اتصالات منتظمة بين ضابط اتصال شرطة الأمم المتحدة وضباط الاتصال في كل من قوات الشرطة الأخرى.

٣٩ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، التقى كبار أعضاء شرطة الأمم المتحدة بنائب مفوض الشرطة القبرصية. وعقب اللقاء، قدمت إحاطة إعلامية في مقر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى كافة قادة الشرطة القبرصية في الدوائر المحاذية للمنطقة العازلة. والتقى قادة دوائر الشرطة القبرصية بنظرائهم في الأمم المتحدة واتفقوا على عقد اجتماعات شهرية منتظمة على الصعيد المحلي.

٤٠ - وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، وقعت تسع حالات سرقة في المنطقة المحيطة بأثينو في المنطقة العازلة. فقد تم حصد كمية كبيرة من المحاصيل الزراعية في سبع مزارع على الأقل كما سرقت مضختان للمياه. ولا تزال التحقيقات فيما يتصل بهذه السرقات مستمرة، وقد حرت زيادة دوريات الأمم المتحدة من كل من العناصر العسكرية وأفراد شرطة الأمم المتحدة في المنطقة. وتم أيضا توفير الحراسة للمزارعين المحليين الذي يخشون استهدافهم من قبل اللصوص.

٤١ - واجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، التي تيسرها شرطة الأمم المتحدة، في ثلاث مناسبات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ووافقت على افتتاح غرفة للاتصالات المشتركة سيعمل فيها ممثلون عن الجانبين. والمهمة الأولى الموكلة لغرفة الاتصالات المشتركة هي تبادل المعلومات وتقديم المعلومات الاستخباراتية في حينها.

رابعاً - اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة المعنية بالمفقودين استخراج رفات المفقودين والتعرف على أصحابها وإعادتها إلى ذويها. وبحلول نيسان/أبريل، كانت أفرقة

علماء الآثار المنتمية إلى الطائفتين والتابعة للجنة قد استخرجت رفات ٥٣٠ شخصا من كلا جانبي المنطقة العازلة. وخضع رفات أكثر من ٣٤٠ مفقودا للفحص في مختبر علم الإنسان الخاص بالطائفتين التابع للجنة في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة في نيقوسيا. وبعد تحليلات جينية للحمض النووي الريبي المتزوع الأكسجين (الدنا)، أجراها فريق علماء من الطائفتين في معهد قبرص لعلم الأعصاب وعلم الوراثة، أعيد رفات ١٥٠ من الأموات إلى أسرهم.

٤٣ - وفي آذار/مارس، دعت لجنة وزراء مجلس أوروبا في ستراسبورغ اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص إلى تقديم عرض لأنشطتها. واعتمد نواب الوزراء قرارا يؤيد بقوة الأعمال التي تقوم بها حاليا اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص ويؤكد على الحاجة إلى حصول اللجنة على كافة المعلومات ذات الصلة ووصولها إلى الأماكن المتعلقة بالمفقودين.

٤٤ - وحظيت اللجنة بدعم سياسي وعام واسع النطاق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما زلت أحث كافة الأطراف المعنية على اتخاذ كل الإجراءات الممكنة للإسراع بعملية استخراج الرفات.

خامسا - الجوانب المالية والإدارية

٤٥ - كما ذكرت في تقرير الأخير، اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٢/٢٥٥، مبلغا إجماليا قدره ٥٤,٩ مليون دولار للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، يشمل تبرع حكومة قبرص للقوة بثلاث صافي تكاليفها، أي ما يعادل ١٧,٥ مليون دولار، وتبرع حكومة اليونان بمبلغ ٦,٥ ملايين دولار. وأدعو البلدان والمنظمات الأخرى إلى أن تحذو حذو الحكومتين، بغية خفض الجزء من تكاليف القوة الذي يُغطى من الأنصبة المقررة.

٤٦ - وستنظر الجمعية العامة، خلال الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين المستأنفة، في الميزانية التي اقترحتها للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، والتي يبلغ إجماليها ٥٦ مليون دولار. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، ستقتصر تكلفة الإنفاق على القوة على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٤٧ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ما قدره

١٦,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى التاريخ نفسه ١٩٤٠,٦ مليون دولار.

٤٨ - وسُددت تكاليف القوات عن الفترة الممتدة إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، وذلك وفقا لجدول السداد الفصلي.

سادسا - ملاحظات

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة هادئة في المنطقة العازلة. وسُجِّل انخفاض في الانتهاكات العسكرية وأبدت القوات المتقابلتان ضبطا للنفس وتعاوننا جيدا على العموم مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وآمل أن تحظى المناقشات بشأن تدابير بناء الثقة التي بدأتها القوة بدعم القوتين المتقابلتين وتعاونهما، وأن تتمخض عن نتائج ملموسة.

٥٠ - وعكّرت القيود المتزايدة التي فرضتها القوات التركية على القوة جوّ التعاون الجيد على العموم مع القوتين المتقابلتين. وتعوق هذه القيود قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها وتطرح صعوبات جسيمة بالنسبة للجنود المتمركزين في معسكرات القوة في الشمال وكذلك بالنسبة لموظفيها المدنيين الذين يؤدون مهامهم المعتادة في مركبات الأمم المتحدة. وآمل، بعد التأكيدات الأخيرة من السلطات المختصة، أن تُرفع القيود المفروضة على تحرك القوة.

٥١ - وظلت كلتا الطائفتين تعتمد على المساعدة المدنية التي توفرها القوة في مجموعة من المناطق، بدءا من المساعدة في الشؤون الإنسانية والاقتصادية وصولا إلى مسائل شتى تعني الطائفتين وتؤثر في حياة القبارصة. ونتيجة للطلب الشعبي تتسع رقعة الأنشطة غير العسكرية للقوة، وخصوصا في المنطقة العازلة. وفي غياب أي اتفاقات رسمية بين الجانبين، تبقى سلطة القوة في حالات عديدة هي الوسيلة المقبولة الوحيدة لحل النزاعات المحلية. وأطلب إلى كلتا الطائفتين مواصلة العمل عن كثب مع القوة لحل المسائل العملية اليومية ريثما يتم التوصل إلى تسوية شاملة. وفي هذا السياق، أجدد طلبي إلى الطرفين قبول مذكرة عام ١٩٨٩ التي تستخدمها الأمم المتحدة لتنظيم الأنشطة في المنطقة العازلة.

٥٢ - وقد أحرز مزيد من التقدم في تطهير حقول الألغام الواقعة في المنطقة العازلة. وبفضل سخاء حكومة قبرص والاتحاد الأوروبي ودعم السلطات في الشمال، ستتواصل دون انقطاع عملية إزالة الألغام التي تشكل تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة.

٥٣ - وألاحظ مع الارتياح أنّ العمل الإنساني الذي تضطلع به اللجنة المعنية بالمفقودين يتواصل دونما عائق. ويسعدني كذلك أنّ أنشطة اللجنة حظيت أيضا بدعم قوي من اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا. وأواصل حثّ الأطراف المعنية كافةً على اتخاذ كل الإجراءات الممكنة للإسراع بعملية استخراج الرفات.

٥٤ - ومنذ تقرير الأخير، دأب الطرفان على المحافظة على وتيرة منتظمة للاجتماعات وإجراء المفاوضات بصورة إيجابية وبناءة. وهما يقتربان الآن من إنجاز القراءة الأولى لمختلف المسائل، مسجلين تقاربا في الآراء بشأن العديد من النقاط. وكما ذكرت في مناسبات سابقة، فلا غرو من أن الخطوط العريضة للحل ومعاييره الثابتة معروفة جيدا، وسبق أن بيّنها الطرفان. كما أنّهما لا ينطلقان من نقطة الصفر، بل يفيدان من مزية الاعتماد على كم كبير من العمل الجاد.

٥٥ - وفي الوقت نفسه، ولئن كانت مجالات الاختلاف الكبير قليلة، فإن معظمها جوهرية ويعكس ذلك صعوبة ترجمة الهدف المتفق عليه، هدف إقامة اتحاد من منطقتين وطائفتين متساويتين سياسيا، إلى قبرص متحدة وقادرة على أداء مهامها، لا تمثل فيها المصالح المشروعة فحسب بل وتُتابع فعليا.

٥٦ - وتقييمي العام هو أنّ الطرفين قد أحرزا تقدما مطردا، لكنني أرى ضرورة التعجيل في وتيرة المحادثات نظرا لأنهما بدأ بمعالجة المسائل من منظور أكثر شمولاً. والواقع أنّ الطرفين نفسيهما يدركان أنّ كل يوم يمرّ دون حل يزيد من صعوبة التوصل إلى تسوية. كما أنّهما يعترفان بأن الوضع الراهن غير مقبول وبأن العملية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. وتقضي روح المفاوضات والطريقة البناءة والمنفتحة التي يتوخاها الزعيمان في المحادثات، بأن يكون التوصل إلى حل ممكنا في غضون فترة زمنية معقولة.

٥٧ - ومن المهم الإشارة إلى أنّ الانسجام الشخصي الممتاز بين الزعيمين ما زال قويا رغم التحديات التي يواجهها كل منهما في المفاوضات وعلى الصعيد المحلي. وما اجتماعاتهما الفردية الخاصة، الطويلة غالبا، قبل الجلسات العامة سوى دليل على التزامهما وتصميمهما المتبادلين بالوصول بالعملية إلى نهايتها. وكلاهما أمسك بزمام العملية واضطلع بكامل المسؤولية عنها. والتحدي الذي يواجهانه - باعتبارهما شريكين وليس خصمين - هو الحفاظ على زخم العملية التي بدأها وهما بإشران المرحلة التالية من المحادثات. ولعل مواصلة توجيه الرسائل المشتركة والجهود العلنية المشتركة تساعد في هذا الاتجاه.

٥٨ - ويسعدني أن أرى أنّ العلاقة الوثيقة بين الزعيمين أدت إلى تخفيف ظاهرة تبادل الاتهامات العلنية التي كانت سائدة أكثر في السابق. ولكن من دواعي الإحباط في الوقت

نفسه أن نلاحظ أنّ استطلاعات الآراء التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أظهرت بوضوح ارتفاع مستوى التشاؤم في أوساط الشعبين إزاء المفاوضات الجارية. وبما أنّ أي اتفاق يتم التوصل إليه في نهاية المطاف سيحتاج إلى دعم شعبي يعرب عنه في استفتاءات متزامنة، لا بد للزعيمين من وضع استراتيجيات يبين من خلالها كل منهما بفعالية لناخبيه أن التوصل إلى تسوية ستترتب عليه فوائد في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية وفي مجالات كثيرة أخرى؛ وأنه لا يمكن إيجاد حل دون تراض.

٥٩ - وإنّ قيام مجتمع مدني مشارك ومستنير وأكثر نشاطا عامل أساسي لبناء الثقة، وأمر مرغوب فيه في حد ذاته. وهو أيضا وسيلة أساسية لحشد مزيد من الدعم في سبيل إيجاد حل وهيئة بيئية أكثر ملاءمة للمضي قدما بالعملية. ومشاركة جماعات المجتمع المدني بنشاط يمكن أن تسهم في جعل أي تسوية يُتوصل إليها في المستقبل تسوية مستدامة. وأطلب مرة أخرى إلى الطرفين أن يبحثا عن أفضل السبل الكفيلة بتيسير مشاركة المجتمع المدني القبرصي مشاركة نشطة في المناقشات والجهود الرامية إلى التوصل إلى حل لمستقبل بلده.

٦٠ - ومن المؤسف أن يكون الطرفان، منذ الاتفاق على بضعة وعشرين تدبيرا من تدابير بناء الثقة خلال المرحلة التحضيرية من المحادثات، قد أحرزا هذا القدر الضئيل من التقدم في تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان الاتفاق الأصلي قد استُقبل كإنجاز يستحق الترحيب ليس لتحسين الظروف المعيشية اليومية للكثير من القبارصة في أنحاء الجزيرة برمتها فحسب، بل أيضا لتشجيع وتيسير قيام المزيد من التفاعل بين الطائفتين. ويشكل الافتقار الظاهر للإرادة السياسية من أجل تنفيذ التدابير المتفق عليها فرصة مهدورة لبناء دعم الجمهور للعملية في أوساط الطائفتين ولتحسين الأجواء بينهما في بيئة مواتية لا بد منها لقيام قبرص متحدة في المستقبل. وبالمثل، ستسهم التدابير العسكرية وغيرها من تدابير بناء الثقة، مثل فتح المعابر، بما في ذلك معبر ليمنيتس/يشيليرماك، وتنفيذ المرحلة الثانية من ترميم معبر شارع ليدرا، الذي أبدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعداداه لتمويله، إسهاما كبيرا في تحسين الجو العام في الجزيرة.

٦١ - وكما ذكرت سابقا، فإن إقامة روابط واتصالات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو ما شابه ذلك، ستؤثر إيجابا في الجهود الجارية. ومن شأن هذه الاتصالات أن تولد شعورا بالثقة بين الطائفتين وتساعد على تخفيف الشعور بالعزلة الذي ينتاب القبارصة الأتراك. وبالإضافة إلى ذلك، لن يسهم تعزيز التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين في تيسير إعادة التوحيد في نهاية المطاف فحسب، بل سيعزز احتمالاته أيضا. وفي سياق عملية

سلام معترف بما دوليا، لا يمكن للجهود المبذولة في الاتجاه المعاكس إلا أن تؤدي إلى نتائج عكسية.

٦٢ - وفيما يتعلق بالعملية نفسها، حافظ الزعيمون حتى الآن على النهج المتبع منذ البداية، أي تحديد المسائل الأقل إثارة للخلاف التي يتفقان عليها ووضعها جانبا؛ وتحديد الخيارات التي يختلفان بشأنها والتفاوض عليها؛ وعزل المسائل التي يصعب التغلب عليها في هذه المرحلة أو التي ينبغي النظر فيها مقرونة بمسائل أخرى. وبهذه الطريقة، يقوم الطرفان بعناية وبصورة حذيرة بالثناء بترسيخ هذه المواقف وتحويلها إلى مجموعة هامة من الترتيبات تمهيدا للتوصل إلى التوافق الضروري في مرحلة لاحقة.

٦٣ - ويدرك كلا الزعيمين أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق شامل إلا بتجاوز المواقف المبدئية، من خلال الانتقال بروح من التوافق، إلى كيفية تطبيق هذه المواقف عمليا في المستقبل؛ ومن خلال معالجة مسائل الاختلاف المتداخلة، لا بمعزل عن بعضها بعضا بل بوصفها مجالات لتوافق محتمل. وهما يدركان أيضا أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم لمشكلة قبرص إلا عبر تسوية قائمة على التفاوض.

٦٤ - ولهذا الغاية، وللمساعدة في إنجاح المفاوضات، فإن الحاجة ستتمس أكثر على ترشيد العملية من أجل تحقيق نتائج. والزيادة التي شهدتها مؤخرا عدد الاجتماعات على مستوى الممثلين والخبراء، كهيكل مكرس لدعم الزعيمين، وكذلك التزام الزعيمين في أوائل أيار/مايو بتعزيز مستوى المحادثات هذا، كانا مشجعين. ومع اختتام الزعيمين للقراءة الأولى، سيكون من الضروري لهما تجسيد الخطوط العريضة لاتفاق سيرى النور بطبيعة الحال. ويمكن للممثلين الاضطلاع بدور مفيد في طرح هذه الفكرة بصورة دينامية وتفاعلية.

٦٥ - وكما ورد في البيان الرئاسي (S/PRST/2009/10) الذي اعتمده مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل، فقد أثنى المجلس على الزعيمين لما أبدياه من قيادة سياسية كما رحب بحرارة بالتقدم الذي أحرز حتى الآن. وإني أرى أن هناك توقعا ورغبة واضحين من جانب المجتمع الدولي في أن يواصل الزعيمان المشاركة في المفاوضات بصورة مرنة وبناءة، بهدف إحراز تقدم حاسم في المستقبل القريب.

٦٦ - واستنادا إلى التقدم المشجع الذي أحرز حتى تاريخه، أكرر التأكيد أن دعم الأمم المتحدة للعملية سيظل ثابتا بقيادة مستشاري الخاص. ويتمثل دور الأمم المتحدة في السير مع الطرفين على هذا الطريق وفي مساعدة هذه العملية التي تملك قبرص زمامها وتيسيرها حسب الاقتضاء: وسوف لا أدخر جهدا في ذلك. وأنا على استعداد تام لتقديم المزيد من المساعدة، بناء على طلب الطرفين.

٦٧ - وفي الوقت الحالي، وفي غياب تسوية شاملة، أعتقد أن القوة ما زالت تضطلع بدور حيوي وفريد في الجزيرة، بصفتها عاملاً لتحقيق الاستقرار في الميدان وكذلك مصدراً للدعم الفني والإداري لبعثة المساعي الحميدة التي أضطلع بها. ولذلك أوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٦٨ - وفي الوقت نفسه، في ضوء اعتزامي الذي أعلنته سابقاً الإبقاء على جميع عمليات حفظ السلام قيد الاستعراض، وبشكل أكثر تحديداً، وكما أعاد مجلس الأمن تأكيد ذلك في القرار ١٨٤٧ (٢٠٠٨)، سأواصل استعراض عمليات القوة عن كثب مع مراعاة التطورات المستجدة في الميدان وآراء الطرفين؛ وسأرجع إلى المجلس لأقدم إليه، حسب الاقتضاء، توصيات لإدخال مزيد من التعديلات على ولاية القوة وقوامها ومفهوم العمليات فيها حالما يقتضي الأمر ذلك.

٦٩ - وختاماً، أود الإعراب عن امتناني لمستشاري الخاص، السيد داوونر، ولممثلي الخاص ورئيس البعثة، السيد زيريهون، ولقائد القوة العميد البحري ماريو سيزار سانشيز ديبيرناردي، وللرجال والنساء العاملين في القوة وفي بعثة المساعي الحميدة، على ما أبدوه من كفاءة وتفان في أداء المسؤوليات التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

المرفق

البلدان المساهمة بأفراد عسكريين وأفراد شرطة مدنية (في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩)

الأفراد العسكريون	البلد
٢٩٥	الأرجنتين*
٢	بيرو**
٢٠٠	سلوفاكيا***
١	كندا
٨٤	هنغاريا
٢٧٣	المملكة المتحدة
٤	النمسا
٨٥٩	المجموع
شرطة الأمم المتحدة	
٣	الأرجنتين
١٥	أستراليا
١٨	أيرلندا
٤	إيطاليا
٣	البوسنة والهرسك
٨	السلفادور
٤	كرواتيا
٧	الهند
٧	هولندا
٦٩	المجموع

* تشمل الوحدة الأرجنتينية جنودا من شيلي (١٥) وباراغواي (١٤) والبرازيل (١).

** تشغل بيرو منصبا كنديا شاغرا ومنصبا بريطانيا شاغرا في مقر القوة.

*** تشمل الوحدة السلوفاكية جنودا من كرواتيا (٤).

